

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٠٧

الاثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد راغوثاهالي (الهند)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيد آل علي

أيرلندا السيد برادي

البرازيل السيد ليتي نوافيش

الصين السيد ليانغ هينغشو

غابون السيدة بوانغا أيون

غانا السيدة أويونغ - نتيري

فرنسا السيد دوريفير

كينيا السيدة نديغوا

المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد فيبس

النرويج السيدة سييد

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن
(S/2022/897)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-72206 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/897)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/897 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

منذ أن نظر المجلس المرة السابقة في هذه المسألة (انظر S/PV.9184)، وتماشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أجريت مكالمتي الشهرية المعتادة مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتلقي معلومات بشأن آخر التطورات والتأكد من آرائه.

إن الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية لم تحرز تقدما منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس بشأن هذه المسألة. ومما يؤسف له أن جميع جهود الأمانة الفنية للمنظمة لتنظيم الجولة التالية من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح. وكما أبلغ أعضاء المجلس سابقا، زودت الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات التي لم تُقدم حتى الآن وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق التقييم منذ عام ٢٠١٩، بهدف مساعدة الجمهورية العربية السورية في حل المسائل العشرية الحالية غير المحسومة. غير أنني أبلغت أن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية.

كما علمت أنه بهدف المضي قدما في تنفيذ ولاية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اقترحت الأمانة الفنية عقد اجتماع مع الجمهورية العربية السورية في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد الأنشطة المحدودة داخل البلد بما يتماشى مع خطة الأنشطة المتفق عليها في عام ٢٠١٩، وتلقي الإعلانات أو الوثائق التي طلبتها سابقا، وتزويد السلطة الوطنية السورية بنتائج تحليل العينات. التي تم جمعها في نيسان/أبريل ٢٠١٩، جنبا إلى جنب مع تقييم لمسألة معلقة تم فتحها في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، أفهم أن الجهود التي بذلتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعقد ذلك الاجتماع لم تكلل بالنجاح. تبلغني الأمانة الفنية بأنها ستواصل المشاركة في هذه المسألة وستعود إلى السلطة الوطنية السورية بشأن سبل تنفيذ الولاية التي تلقتها من أجهزة تقرير السياسات.

وألاحظ أن الجمهورية العربية السورية قدمت في تشرين الثاني/نوفمبر إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الوثيقة المعنونة "الوثيقة الوطنية العامة بشأن تعاون الجمهورية العربية السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٢". وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستعمم تلك الوثيقة بمجرد ترجمتها وتحليلها.

والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، أشار إلى أنه بينما كانت الأمانة الفنية لا تزال تنتظر رداً من الجمهورية العربية السورية على أحدث نسخة من جدول الأعمال، المقدمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اقترحت الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع تمهيدي في بيروت. ومنذ ذلك الحين، وكما أُبلغ أعضاء المجلس من قبل، استأنفت الأمانة الفنية للمنظمة الاتصال بين جهات التنسيق المسؤولة عن الأعمال التحضيرية للاجتماع بين المدير العام للمنظمة والوزير، وردت الجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بالاتفاق الثلاثي المبرم بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية، أفهم أن جميع الأطراف قد وافقت على التوقيع على تمديد آخر لمدة ستة أشهر.

ووفقاً للإحاطات السابقة المقدمة إلى المجلس، لا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقد أُبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق قد أوفدت إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء مقابلات مع الشهود بشأن العديد من الحوادث قيد الاستعراض. وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية لا يزال يواصل تحقيقاته في الحادث التي استخلصت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت فيها أو أن من المرجح أنها استُخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيُصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية مزيداً من التقارير في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها إياها" (C-25/DEC.9)، المتخذ في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، أُبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تكمل للأسف بعد أيّاً من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من القرار EC-94/DEC.2. وستتأخر الأمانة على تواصلها مع الجمهورية العربية السورية بخصوص إكمال هذه التدابير، فضلاً عن إبلاغ المجلس التنفيذي للمنظمة وفقاً لولايتها.

والتعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإغلاق جميع المسائل المعلقة. وكما تم التأكيد عليه شهرياً لعدة سنوات حتى الآن، ونظراً للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي حُدِدت والتي لا تزال غير محسومة، يظل تقييم الأمانة الفنية هو أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا تزال الأمانة الفنية للمنظمة ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان تنفيذ الجمهورية العربية السورية الكامل لجميع متطلبات إعلانها ومساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأغتتم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أُبلغت بأن جولة التفتيش التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر قد تأجلت لأسباب تشغيلية. وبدأت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التخطيط للجولة التالية من عمليات التفتيش، التي ستجري في عام ٢٠٢٣.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من الجدول ٢ في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. كما أنها لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية بشأن النقل غير المأذون به للأسطوانتين المتعلقين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، واللتين دمرتا في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وأدعو الجمهورية العربية السورية إلى أن تستجيب على وجه السرعة لجميع طلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالدعوة إلى اجتماع بالحضور الشخصي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى وزير الخارجية

المصطلحان الوحيدان اللذان يمكننا استخدامهما لوصف جهود نظام الأسد لمعالجة مخزوناته من الأسلحة الكيميائية.

وفي الشهر الماضي فقط، وافق النظام على عقد اجتماع مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بيروت لتحديد الفرص المتاحة لفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة للقيام بأنشطة داخل سورية في الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من قبول الدعوة في البداية، إلا أن نظام الأسد سرعان ما أسقط أي احتمال للمشاركة بقوله إنه لن يحضر ما لم تدفع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تكاليف سفر المسؤولين السوريين - وهو طلب كان النظام يعلم أن المنظمة لا تستطيع الوفاء به. وقد أصبحت هذه التصرفات الغريبة نموذجية في نهج النظام تجاه المنظمة وفريق تقييم الإعلانات. إن الحاجة إلى عقد مثل هذا الاجتماع في بيروت، بدلاً من زيارة الفريق لسورية نفسها، يدل على مدى الصعوبة غير اللازمة التي اختار النظام أن يجعل العملية تتسم بها.

وبالنظر إلى سجل سورية، فقد اضطرت إلى تعديل إعلانها عن الأسلحة الكيميائية ١٧ مرة بناء على طلب من فريق تقييم الإعلانات. وسيتعين على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التوثق من أي إعلانات سورية أخرى بمتابعة ميدانية من قبل خبراء المنظمة المحايدون وذوي المؤهلات الممتازة. غير أن نظام الأسد منع حدوث أي تطورات من هذا القبيل منذ عام ٢٠٢١- وهو انتهاك واضح لالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يطلب من سورية قبول الشخص الذي تعينه المنظمة وتزويده بإمكانية الوصول الفوري وغير المقيد والحق في تفتيش أي موقع وجميع المواقع. وتكرر الولايات المتحدة دعوتها للنظام إلى السماح فوراً ودون شروط مسبقة لفريق تقييم الإعلانات بالعودة إلى سورية حتى يتمكن من استئناف عمله الهام المتمثل في التحقق من الإعلان الكامل عن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وتدميره. إن استمرار نظام الأسد في عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو إهانة للمنظمة والمجلس والمجتمع الدولي. غير أن النظام لا يزال يتمتع بالدعم الكامل من الاتحاد الروسي وهو يستخف علناً بالتزاماته

فاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وأياً كان مُستخدمها وفي أي ظرف من الظروف أمر مرفوض وانتهاك جسيم للقانون الدولي. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستخدام تلك الأسلحة البغيضة. ويجب أن نظل متحدين ومصممين على منع استخدامها. ولا بد من تحديد مَنْ يستخدمون الأسلحة الكيميائية أو الذين استخدموها ومحاسبتهم. وكما حثّ الأمين العام في يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية، الذي يُحتفل به في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، يجب أن نُكرّمهم وأن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق عالم خالٍ من ذلك التهديد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الغنية بالمعلومات. ونحن نقدر جهودها الدؤوبة وكذلك العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم معلومات مستقلة ومدروسة بدقة ومفصلة عن إحراز تقدم جدي، أو عدمه، صوب الإزالة الكاملة والتي يمكن التحقق منها لبرنامج سورية للأسلحة الكيميائية.

وكما رأينا في الأسبوع الماضي في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يؤيد المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة مواصلة مساءلة نظام الأسد عن استخدامه للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال. ويجب أن تتواصل هذه الجهود. وكان المدير العام للمنظمة واضحاً تماماً في بيانه الافتتاحي أمام المؤتمر بأن النظام السوري لم يبذل أي جهد لحل التناقضات القائمة في إعلانه ولم يتخذ أي خطوات لضمان التدمير المتحقق منه لبرنامج الأسلحة الكيميائية. وكنا ممتنين لزملائنا الفرنسيين على الإدلاء ببيان باسم ٥٧ بلداً في المؤتمر، إذ ذكروا فيه سورية بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبخوها بحق على فداحة عدم تعاونها مع المنظمة. وللأسف، لا يزال التعتيم والتأخير هما

توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي، الذي لا يهدف سوى إلى إعطاء صورة سيئة عن دمشق وجعل الاستنتاجات تتناسب مع الأوامر السياسية للولايات المتحدة وحلفائها. إن تواطؤ قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الرد على محاولات الغرب لجعل المنظمة أداة لسياساتها وتنفيذ أهدافها الانتهازية يؤدي إلى تدهور هذه المنظمة، التي كانت في السابق مؤسسة حسنة السمعة، ويضر بسلطانها بشكل لا يمكن إصلاحه. ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة الصارخة وغير المحمودة أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد أرياس، لم يظهر مرة أخرى أمام مجلس الأمن ويرفض التكلم مباشرة مع أعضاء المجلس. ومن الواضح على نحو متزايد أن لديه ما يخفيه.

ويمكن لمناقشاتنا الآلية والمنظمة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أن تحتل المرتبة الأولى في ترتيب أقل جلسات مجلس الأمن إنتاجية. وباختصار، إننا نهدر ساعتين كل شهر في تكرار نفس النصوص الحرفية للبيانات، لمجرد أن تظهر العواصم الغربية أنها تقي بالتزامها بالمواعيد المحددة لتواتر الجلسات التي تدين خلالها القيادة السورية. ومن الواضح أن هذا النهج يقلل من قيمة أي مناقشة لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ويقوض سلطة المجلس، الذي بدلا من صب الماء على الرمل، كما يقول المثل، يمكن أن يناقش حالات أكثر دينامية وأهمية. وبدلا من أن نصل إلى حد العبث، ينبغي أن نحقق أقصى استفادة من الجدول الزمني لجلسات مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

السيدة أوبونغ - نثيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وكينيا وبلدي، غانا.

نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

نحيط علما بالتقرير الشهري ١١٠ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/897) ونرحب بتقديم التقرير ١٠٨ للجمهورية

الدولية. تشكل أفعال النظام تهديدات في العالم الحقيقي، وتقوض أمننا الجماعي وتجعل العالم أقل أمناً.

وقد أكدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل مستقل استخدام النظام للأسلحة الكيميائية في ثماني مناسبات. ويتواصل عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، ونتطلع إلى تقاريره المستقبلية. وندعو النظام إلى إنهاء تعنته والامتثال لالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ف القيام بذلك س يكون خطوة إيجابية نحو تعزيز أمننا الجماعي وسيساعد على ضمان ألا تتكرر أبدا المشاهد المروعة للهجمات بالأسلحة الكيميائية - التي شهدناها كثيرا في سورية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التقرير الذي عرضته السيدة إيزومي ناكاميتسو بالنيابة عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/897) لم يأت مرة أخرى بأي قيمة مضافة مقارنة بالتقرير السابق (انظر S/2022/828)، وهذا ليس مفاجئا نظرا لعدم حدوث تطورات في الميدان بشأن الملف الكيميائي السوري. وهذا ليس نتيجة لأفعال دمشق، على نحو ما سيحاول زملاؤنا الغربيون إثباته اليوم، بل نتيجة لاستمرار عدم رغبة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تصحيح سياساتها المتحيزة المعادية لسورية. ففي كل تقرير جديد، توجه نفس العبارات النمطية والالتزامات المسيسة إلى السلطات السورية، بينما لم يتخذ أي إجراء لتصحيح الأخطاء التي أشرنا إليها مرارا. وأنا واثق من أن زملاءنا السوريين سيتناولون ذلك بمزيد من التفصيل اليوم.

لا أرى أي سبب للإسهاب في محتوى التقرير، وبالتالي سأسلط الضوء ببساطة على أن لدينا عددا من الانتقادات التي يجب توجيهها للنتائج التي قدمتها الأمانة الفنية، التي لا تزال تقتصر للمصادقية باعتبارها مصدرا للمعلومات بشأن الملف الكيميائي السوري. إننا لا نعترف بالاستنتاجات المحددة سلفا لتقرير بعثة قصي الحقائق بشأن حادث دوما (انظر S/2019/208) ولا بأي استنتاج من الاستنتاجات التي

الدولي بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في ريف دمشق في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ وما نتج عنه من وفيات في صفوف المدنيين، الأمر الذي أثار غضب العالم ودفعه إلى اتخاذ إجراء، ينبغي أن يستمر في تحفيزنا في سعينا للقضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد وكفالة العدالة للضحايا.

وفي الوقت نفسه، نقدر المساهمات والتعهدات السخية التي قدمتها عدد من البلدان بما يصل إلى ٣٧ مليون يورو للصندوق الاستئماني الخاص بالمهمات في سورية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لدعم بعثة تقصي الحقائق وغيرها من الأنشطة المتبقية للمنظمة في البلد، بما في ذلك عمل فريق تقييم الإعلانات وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ولا نزال ملتزمين بالمعايير المعمول بها ضد استخدام الأسلحة الكيميائية ون دعم جميع الجهود الرامية إلى القضاء على إنتاجها وتخزينها واستخدامها. ويكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بشكل جماعي موقفهم ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وفي الختام، وإذ نؤكد من جديد دعمنا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، نجدد دعوتنا إلى تعزيز المشاركة بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية لمعالجة جميع المسائل العالقة التي تعوق إحراز تقدم مجد في التنفيذ الكامل للقرار.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد احتفلنا الأسبوع الماضي، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بيوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية. ونكرر الإعراب عن تضامننا الكامل مع جميع ضحايا الهجمات الكيميائية ونؤكد من جديد عزمنا القوي على عدم استخدام الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أبداً، فضلاً عن بذل كل ما في وسعنا لمنع من يفعلون ذلك ومعاقبهم. وعلى نحو ما سمعنا من الممثل السامي، فإن الوضع فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية لم يتغير. ولا تزال سورية ترفض

العربية السورية إلى المنظمة. ويجري تذكيرنا مرة أخرى بعدم إحراز تقدم جوهري في الجهود الرامية إلى إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد. كما ننوه بتقديم الجمهورية العربية السورية إلى الأمانة الفنية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وثيقة بعنوان "الوثيقة الوطنية العامة بشأن تعاون الجمهورية العربية السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٢" ونطلع إلى تلقي نسخة منها.

بيد أننا نشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز الجهات المعنية تقدماً ملموساً لمعالجة المسألة بشكل كامل وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وإنهاء المسألة. ونشدد على أن تعاون السلطة الوطنية السورية بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وامثالها لجميع جوانب القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أمر بالغ الأهمية لكسر الجمود الحالي بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، نأسف لعدم عقد الاجتماع على النحو المتفق عليه بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية الذي كان مقرراً عقده في بيروت يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام للتشاور بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية في البلد. وفي هذا الصدد، نكرر ندائنا إلى السلطة الوطنية السورية للمشاركة البناءة مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل جميع المسائل المتعلقة على نحو مرض وعقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات.

ويحدونا الأمل في أن يسفر الاتصال الجاري بين منسقي الجانبين للاتفاق على جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى المقترح عن النتيجة المرجوة وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى وضع خريطة طريق لمعالجة الاختلاف المستمر بين مواقف المنظمة والسلطات السورية فيما يتعلق بالثغرات القائمة وأوجه التضارب وعدم الاتساق. وستعمل التسوية الفورية للتحقيق على إتاحة الفرصة لكل من السلطة الوطنية السورية ومجلس الأمن لإعادة تكريس الوقت والموارد الثمينة لمواجهة التحديات القائمة الأخرى التي تواجه الشعب السوري. ونذكر المجتمع

تحديد مرتكبي تلك الفضائح. ونتطلع إلى نشر تقاريرهم. ومنتظر بنفس القدر من الاهتمام تقرير الجولة التاسعة من عمليات التفتيش لمرفقي برزة وجمرانيا التي قامت بها الأمانة الفنية في أيلول/سبتمبر.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أن مستقبل سورية لا يمكن بناؤه على الإفلات من العقاب. ولا يمكن أن ينهض على قبور الضحايا الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، بدون مساءلة. وإذا أردنا مساعدة السوريين في تشكيل مستقبلهم ليكون مختلفاً عن الكابوس الذي امتد للسنوات الـ ١١ الماضية، فيجب علينا القيام بدورنا والاضطلاع بمسؤولياتنا. وذلك يعني إنهاء الدعم للتأخير وأساليب المراوغة، وتوضيح المسألة بشكل كامل واتخاذ الإجراءات المناسبة، بدلاً من الانحياز إلى المسؤولين عن ارتكاب الجرائم. وواجبنا ليس حماية الجناة، بل فضحهم ومحاسبتهم. وتبقى سورية اختباراً جدياً لعزم المجلس على التصرف بحسم في هذا الصدد.

السيد ليتي نوافيش (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب أيضاً بممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية. وأود أيضاً أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الصادر مؤخراً (انظر S/2022/897).

وكما حدث في الأشهر السابقة، يبدو أنه لم يتغير شيء يذكر في الحالة في الميدان أو في العلاقة بين الجمهورية العربية السورية والمنظمة. وهذا يعزز تصورنا بأن هناك عدم توافق في تواتر هذه الجلسات. في حين أن مجلس الأمن يجب أن يولي اهتماماً وثيقاً للتقدم المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية، فإن عقد جلسات شهرية عندما تقل المستجدات ذات الصلة في الميدان أو تتعذر لا يبدو استغلالاً فعالاً سواء للوقت أو للموارد.

وترحب البرازيل بالجهود المبذولة لعقد اجتماع بين ممثلي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية في بيروت الشهر الماضي. ونأسف لعدم التمكن من عقد الاجتماع. وعلاوة على ذلك، نحيط علماً بتقديم الجمهورية العربية السورية وثيقة بعنوان "الوثيقة

التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وإعلانها غير مكتمل وغير متسق ولم نتمكن من ملاحظة أي تقدم.

والمسار الطبيعي لأعضاء مجلس الأمن في هذه الحالة هو اتخاذ موقف حازم وموحد، وتجنب تكرار أنفسنا، والمضي قدماً. ومن المؤسف للغاية أن مسألة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضد شعبه، والتي أكدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عدة حالات، لا تزال تثير انقسام المجلس. ومن المؤسف أن يكون هذا الجهاز غير قادر على كفالة رسم صورة واضحة تماماً بشأن هذه المسألة ومحاسبة من تجاوزوا ذلك الخط الأحمر مراراً. إنه لأمر مؤلم أننا من خلال القيام بذلك نحتمي في الواقع أحد أكثر السلوكيات خسة. علاوة على ذلك، يحدث هذا في وقت وافقت فيه ١٩٣ دولة عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية طواعية على الالتزام بالحظر المطلق على الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإن جعل المجلس غير قادر عن عمد على اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة يصبح مشكلة جماعية لأنه يعني التسامح مع ما لا يطاق وقبول ما هو غير مقبول، وقد يكون بمثابة تحريض للأنظمة المارقة الأخرى على أن تحذو حذوه.

ويجب ألا نتسامح مع هذه الوضاعة - ليس لأن علينا التزاماً باحترام القانون فحسب، بل لأن عدم اعتماد المسار الصحيح يسيء إلى ضحايا هذه الفضائح ويقوض نظام عدم الانتشار، بل ينتقص من مصداقية المجلس. وينبغي ألا ندع انقسام المجلس يصبح إنذاراً بارتكاب الجرائم والفضائح لأن تقاعس المجلس، كما نعلم، يؤدي دائماً إلى عواقب وخيمة.

وندعم بقوة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقق من التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة البيولوجية في سورية وندين بأشد العبارات سلوك النظام غير المقبول. كما ندعم العمل النزيه والمهني الذي تضطلع به الأفرقة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تستحق دعماً كاملاً وغير المشروط. كما ندعم بقوة بعثة تقصي الحقائق التي تواصل عملها القيم في تحديد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وكذلك عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يسعى إلى

الأسلحة الكيميائية وإسناد الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ينبغي أن يقتصر حصراً على إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مع إجراءات امتثال، وأدلة موثوقة، واستنتاجات ذات مصداقية، وعدم افتراض الجرم. ونأمل أن يتخذ المدير العام والأمانة الفنية تدابير عملية للحفاظ على السمات التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأخيراً، ونظراً لمحدودية موارد مجلس الأمن وجدول أعماله الحافل، تدعو الصين المجلس إلى تقليل تواتر مداولاته بشأن المسألة السورية أو النظر في تعزيز المداولات بشأن المسألة السورية بغية توفير موارد عقد الجلسات وتحسين كفاءة المجلس.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

إن عدم إحراز التقدم أمر محبط، ولكن يجب أن نواجه الواقع. إن المسؤولية الوحيدة تقع على عاتق النظام السوري الذي يرفض بعناد التعاون. كما يعلم الجميع، نحن مجتمعون هنا لأن النظام السوري استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وقد أثبتت التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك في ثماني مناسبات. وأذكر بأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) اتخذ بالإجماع وأن حقيقة الهجوم الشنيع على الغوطة في عام ٢٠١٣ لم تكن موضع جدال أبداً.

لقد وافق النظام السوري في البداية على عقد اجتماع ثنائي في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، لكنه وضع لاحقاً شروطاً يعرف أن الأمانة الفنية لا يمكنها الوفاء بها. وفي مواجهة سوء النية هذا، اضطرت الأمانة الفنية إلى التراجع مرة أخرى. ونحث سورية على الرد خطياً على أسئلة الأمانة الفنية بشأن إعلانها الأولي وتوضيح مخزونها الكامل. ويجب أن تتمثل إذا أرادت استعادة حقوقها وامتيازاتها. وستولي فرنسا اهتماماً كبيراً لاستنتاجات التقارير المقبلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية.

وعلى الرغم من العقوبات، تواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها المتعلق بالتحقيقات بمثابة واستقلالية ومهنية.

الوطنية العامة بشأن تعاون الجمهورية العربية السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٢، ونتطلع إلى تعميمها من قبل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي ظل عدم حدوث مستجدات هامة مؤخراً في ملف الأسلحة الكيميائية السورية، أود مرة أخرى أن أؤكد مجدداً موقفنا التقليدي من هذه المسألة. إن الأسلحة الكيميائية تتنافى تماماً مع القانون الدولي الإنساني، ويجب بالتالي ألا يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومذاهبه. واستخدام هذه الأسلحة ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ويجب معالجة الحوادث بشفاافية وإخضاعها لتحقيقات شاملة ونزيهة وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد ليانغ هونغشو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية إيرومي ناكاميتسو على إحاطتها.

تعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو أفراد تحت أي ظرف من الظروف أو لتحقيق أي غرض. وتأمل الصين مخلصاً أن ترى عالماً خالياً من الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت.

إن موقف الصين من مسألة الأسلحة الكيميائية السورية ثابت ولم يتغير. فالحوار والتشاور هما السبيل الوحيد لحل المشكلة. ونرحب بتمديد الاتفاق الثلاثي الذي توصلت إليه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحكومة السورية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية حتى حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بالاجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري، تشجع الصين الحكومة السورية والأمانة الفنية على تعزيز التنسيق من خلال قناة الاتصال وتسهيل الإعداد للاجتماع بروح الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة. كما ندعو الأمانة الفنية إلى الاستجابة للمسائل التي أثارها البلدان المعنية وإزالة العقوبات التي تعترض عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية. وأود أن أشدد على أن تحقيق منظمة حظر

التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن قوات النمر مسؤولة عن هجوم بالكور على سراقب في فبراير/شباط ٢٠١٨.

لكن نظام الأسد لم يقتصر على هجمات الكلور. ففي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ألقت طائرة سورية من طراز "سو-٢٢" قنبلة جوية مملوءة بغاز السارين على وسط خان شيخون. ونسبت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المسؤولية عن الهجوم إلى النظام. وكما ذكرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، سبق الهجوم في خان شيخون هجومان بغاز السارين نفذتهما القوات الجوية العربية السورية في اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧. والسارين، مثلما نعلم جميعا بكل تأكيد، عامل أعصاب يقتل الناس خنقا إذ يتسبب في تشنج عضلاتهم حتى الشلل. ويحمل التوصيف الكيميائي لغاز السارين المستخدم في جميع تلك الهجمات التوقيع الفريد لعملية إنتاج السارين التي أعلنتها سورية في إعلانها.

وتلك الهجمات السورية كلها مسألة موثقة، تم إثباتها من خلال تحقيقات مفصلة وشاملة أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة. واستنتجت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن سورية مسؤولة عن هجمات متعددة بالأسلحة الكيميائية وغيرها من الحالات الخطيرة لعدم الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما ذكر زميلي ممثل الولايات المتحدة، خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي عقد الأسبوع الماضي، انضمت ٥٧ دولة إلى البيان الذي قادتته فرنسا والذي يدين بشكل قاطع استخدام سورية للأسلحة الكيميائية ورفضها الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف. ويدل حجم التأييد لذلك البيان على الرغبة العارمة للمجتمع الدولي في دعم التقدم الجماعي الذي أحرزناه في العقود الأخيرة نحو عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ومن مسؤوليتنا كأعضاء في المجلس أن نواصل دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سعيها إلى حل المسائل العالقة في إعلان سورية. بالإضافة إلى ذلك، وكما قالت الممثلة السامية ناكاميتسو، يجب ألا ننسى ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية.

وأشيد به مرة أخرى. ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب أولويتنا. إنها أساس فعالية ومصادقية نظام الحظر.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد أرياس، على تقريره الشهري الذي صدر مؤخرا (انظر S/2022/897).

فلنذكر أنفسنا لماذا نواصل مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. في الساعات الأولى من يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، استهدف النظام السوري مواطنيه في ثلاث ضواحي لدمشق بصواريخ تحتوي على غاز السارين الذي يؤثر على الأعصاب. لقد مات ٥٠٠ شخص.

وفي أعقاب تلك الهجمات، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي دعا سورية إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقضاء على برنامجها للأسلحة الكيميائية ومخزوناتهما.

وكما يتم تذكيرنا كل شهر، فإن إعلان سورية الأولي بشأن الأسلحة الكيميائية، الذي اعتمد عليه تدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية، كان ولا يزال غير دقيق وغير كامل. فعندما ثبت أن الأدلة على احتفاظ سورية بالأسلحة الكيميائية مقنعة جدا، غير النظام خطابه. وعدل حتى الآن إعلانه ١٧ مرة. ونعلم، على نحو ما اعترف به النظام نفسه، أن مرفقا واحدا على الأقل لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وأربعة مختبرات، وخمسة عوامل حرب كيميائية لم يعلن عنها من قبل، ومئات الأطنان من المواد الكيميائية، وآلاف الذخائر حُذفت من إعلانه الأولي.

وهذه المسائل ليست مسائل نظرية. فقد أظهرت تحقيقات مستقلة أن النظام السوري استمر في استخدام الأسلحة الكيميائية في المزيد من الهجمات ضد الشعب السوري، حتى بعد أن ادعى أنه تخلى عن جميع أسلحته الكيميائية. وشمل عدد من هذه الهجمات استخدام الكلور الذي تم إسقاطه على المراكز المدنية من طائرات الهليكوبتر، ولا سيما من قبل فرقة من القوات المسلحة السورية تعرف باسم قوات النمر، تحت سيطرة العميد سهيل الحسن. واستنتج فريق التحقيق وتحديد الهوية

للمسألة. فهناك حاجة إلى مناقشة منتظمة من قبل المجلس تظهر لسورية أن عدم تعاونها لن يمر مرور الكرام. وقد حدد المجلس بوضوح في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ما يتعين عمله. ويجب أن يحمل سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك القرار واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى المجلس أن يدفع سورية إلى المشاركة بطريقة جادة وعاجلة ومجدية مع الأمانة الفنية من أجل حل المسائل المعلقة. ويجب على المجلس أن يقدم دعمه المطلق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على المنظمة والمدير العام آرياس لمهنيتهما ونزاهتهما وخبرتهما الفنية ومرونتهما في السعي لمساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو وفريقها وأن أشيد بهما على تعاملهما مع هذا الملف.

لقد كنا واضحين خلال العامين الماضيين أن المهم هو أفعال سورية وليس أقوالها. ويجب على سورية أن تنهي مراوغتها وأن تلتزم بالمشاركة الحقيقية. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتمكين المنظمة من تقديم الضمانات اللازمة بأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري أصبح شيئا من الماضي يمكن التحقق منه وبشكل نهائي.

السيد آل علي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

في سياق اجتماعنا حول الملف الكيميائي في سورية، أود التأكيد مجددا على موقف دولة الإمارات الثابت والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي من كان، وفي أي مكان، حيث يُشكل استخدامها انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

ويُجدد بلدي التأكيد على أهمية الحوار البناء بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية لمعالجة المسائل العالقة، حيث إن التواصل عن طريق المراسلات فقط لن يحقق هذا الغرض. ومن هذا المنطلق، نرى أن الاجتماع الذي اقترحت المنظمة عقده في بيروت يعد بمثابة حل وسط، إذ نأمل أن تتوصل السلطات السورية والمنظمة إلى توافق بشأنه، وأن يتم عقده لإتاحة المجال لتجاوز المسائل العالقة.

وتواصل المملكة المتحدة التضامن معهم، وسنواصل السعي لتحقيق العدالة لهم ولأسرهم.

السيد برادي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

بينما نتظر أيرلندا إلى فترة عضويتها في مجلس الأمن، فإن عدم إحراز تقدم بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية أمر يدعو إلى الأسف الشديد. والواقع أن هذه المسألة تفاقمت خلال تلك الفترة. فقد تضاعف تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على مدى العامين الماضيين بصورة كاملة تقريباً. وعقدت الجولة الأخيرة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات في شباط/فبراير ٢٠٢١. وسعت سورية إلى فرض شروط على تلك الاجتماعات، بما في ذلك عن طريق إملاء تشكيل فريق تقييم الإعلانات، في تحد للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وارتفع عدد الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي نسبتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى السلطات السورية إلى ثمانية، في حين لا تزال هناك حوادث أخرى قيد التحقيق من قبل بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد القضايا الهامة المتعلقة بإعلانات سورية المقدمة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى ٢٠. وظهرت قضايا جديدة فيما يتعلق بالحركة والتدمير المزعوم لأسطوانات الكلور من حادث دوما. وتلك مشاكل تشكل شاعلاً حقيقياً حيث تدخل في صميم المسألة التي لا يزال يتعين على المجلس أن يواجهها بشأن ما إذا كانت سورية تواصل استخدام الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو الاحتفاظ بها. ولنكن واضحين. فلم يتم الكشف عن المسائل المتعلقة بإعلان سورية الأولي بمبادرة من سورية نفسها، بل، عندما اكتشفت الأمانة الفنية معلومات جديدة بأن التعديلات أدخلت.

والأكثر إثارة للقلق هو أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعرضت لهجوم متواصل من سورية وروسيا، إذ تحاولان بنشاط تقويض سلطاتها واستقلالها، في محاولة لإخفاء مسؤولية سورية. ولا ينبغي أن يكون رد فعل المجلس في مواجهة ذلك هو تقليل الاهتمام الذي يوليه

أي تقدم يذكر، بل حدثت انتكاسات في بعض الحالات. وأود أن أقدم بعض الأمثلة.

أولاً، لم يكن من الممكن وضع الصيغة النهائية للإعلان السوري الأولي. اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، تم تحديد ١٩ تناقضا، وهناك المزيد حتى الآن، أي ما مجموعه ٢٠ مسألة معلقة.

ثانياً، على الرغم من الطلبات العديدة، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، لم يتم توضيح أصل المخلفات الكيميائية التي تم اكتشافها في مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة.

ثالثاً، جرت أحدث جولة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلان والسلطات السورية في شباط/فبراير ٢٠٢١. ولم تمنح السلطات السورية تأشيرات لجميع أعضاء الفريق، وبالتالي، تعذر استئناف تلك المشاورات بعد ٢٢ شهراً.

رابعاً، ينتظر منذ تموز/يوليه ٢٠٢١، تفسيرات تتعلق بالنقل غير المصرح به لأسطوانتي الكلور المرتبطتين بحادثة دوما التي وقعت في عام ٢٠١٨.

خامساً وأخيراً، على الرغم من الاتفاق قبل عام على الجدول الزمني للاجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوريين، لم يتسن حتى الآن تحديد موعد للاجتماع.

وفي ظل هذه الظروف، اقتصر مجلس الأمن على مناقشة المسائل اللوجستية والإدارية شهراً بعد شهر، مثل منح التأشيرات وتنظيم جداول أعمال الجلسات وتبادل الرسائل. وتماشياً مع ذلك الاتجاه، يسترعي أحدث تقرير (انظر S/2022/897) انتباهنا إلى الطلب الموجه إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتغطية نفقات الوفد السوري إلى الاجتماع التقني في بيروت كشرط مسبق لعقده.

إن عدم إحراز أي تقدم موضوعي أمر أكثر من واضح. لقد أبعدنا المناخ السائد حالياً عن المناقشات الموضوعية، وهذا لا يسهم في تحقيق المساءلة الفعالة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في

كما نطلع إلى عقد الاجتماع المنشود بين وزير خارجية سورية والمدير العام للمنظمة وكلنا أمل أن يكون الاجتماع مثمراً.

وقبل أن أنهى بياني، أكرر ما ذكرته على مسامعكم مسبقاً بشأن ضرورة استخدام وقت وموارد هذا المجلس بحكمة. ويقتضي هذا عقد اجتماعات هادفة تتجاوز مجرد تكرار المواقف والتي أصبحت معروفة للجميع، إذ يقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية إعادة النظر في فاعلية الاجتماعات التي يعقدها المجلس. ومجدداً، نحن على استعداد لعقد أي اجتماع إذا استدعت الضرورة ذلك.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

وبما أن هذه هي آخر مرة يلقي فيها بلدي خطاباً في جلسة بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية خلال فترة عضويته الحالية في مجلس الأمن، فسأدلي ببعض الأفكار العامة.

في أغسطس/آب ٢٠١٣، شهدت الغوطة واحداً من أكثر الهجمات دموية بالأسلحة الكيميائية في سورية. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ١ ٤٠٠ شخصاً لقوا حتفهم، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال. وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وعلى النقيض من الاستقطاب الحالي، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وبعد ذلك بوقت قصير، تقدمت سورية بطلب للانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما ذكر، جمعت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية

العربية السورية أدلة على وقوع ٣٨ هجوماً بالأسلحة الكيميائية بين آذار/مارس ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وتشير تقديرات المنظمات غير الحكومية إلى وقوع أكثر من ٣٥٠ هجوماً. وقد نفذ العديد من هذه الأعمال بشكل عشوائي ضد المدنيين، وفي بعض الحالات، ضد البنى التحتية الأساسية، مثل المستشفيات. وبعد مرور ما يقرب من ١٠ سنوات على الحادث الأول، لم يتسن بعد مثول المسؤولين عن هذه الفظائع أمام العدالة أو تقديم تعويضات للضحايا وأسرهم.

ولأسف، خلال السنتين اللتين شاركت فيهما المكسيك في مناقشات مجلس الأمن بشأن المسألة المعروضة علينا، لم يتم إحراز

الصادرة عن المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، نسلط الضوء على الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية بوصفه عنصرا حيويا آخر في أنشطة الأمانة الفنية. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن التمديد.

ومع ذلك، فقد شهدنا بخيبة أمل كبيرة توقف التواصل بين السلطات السورية وفريق تقييم الإعلان بسبب التأخير المستمر في إصدار التأشيرات. ويقوض هذا أولوية ضمان التعاون المستمر وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية لسورية.

والنرويج تحت سورية مرة أخرى على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم معلومات أو تفسيرات تقنية كافية لإغلاق المسائل المعلقة الـ ٢٠، التي ظلت معلقة لفترة طويلة جدا. ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويذكر القرار صراحة التزام سورية بقبول الموظفين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإفساح السبل أمامهم للوصول فورا وبدون قيد، ومنحهم الحق في تفتيش أي من المواقع وجميعها. وتجدد النرويج التأكيد على دعوتها لسورية أن تستكمل التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه يجب ضمان خضوع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية للمساءلة. وتؤيد النرويج تفتتها بعمل المدير العام أرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي التزامهما بضمان التمسك بالحظر الدولي على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتدين النرويج بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف ومن جانب أي جهة. فهي جريمة بغضه وانتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وينبغي للمجلس أن يتصدى لها بحزم. سنبقى ثابتين في دعمنا لكفالة المساءلة ومنع الاستخدام في المستقبل. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

سورية. ونرى أنه ينبغي تركيز جهود مجلس الأمن ووقته على إحراز تقدم جوهري في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وبوصفنا أعضاء في المجلس، يقع على عاتقنا التزام بأن نثبت أن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول للمجتمع الدولي، وأن الذين ينتهكون التزاماتهم في ذلك الصدد ينبغي أن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم.

وأكرر مرة أخرى دعم بلدي، المكسيك، الكامل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية، التي تضطلع بعملها بمهنية واستقلالية ونزاهة ووفقا لأعلى المعايير الدولية.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على إدانة المكسيك القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف.

السيدة سييد (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أبدأ بشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

وعلى الرغم من أنه، وللأسف لم يتم إحراز تقدم بشأن هذا الملف عموما، اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على العناصر الإيجابية القليلة خلال فترة عضوية النرويج في مجلس الأمن التي استمرت لعامين وستنتهي قريبا.

نشيد بالعمل المهم الذي يضطلع به فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في خضم التحديات التي تفرضها الجائحة العالمية. ففي العاميين، شهدنا إصدارهما عدة تقارير. وستواصل النرويج دعم جهود التحقيق المهمة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تعتبر حاسمة لضمان المساءلة. ومن الإيجابي أن كل من فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق قد واصلتا تعاونهما مع السلطات السورية، بما في ذلك آخر عملية نشر لبعثة تقصي الحقائق في الشهر الماضي.

وتنتهي النرويج أيضا على الأمانة الفنية لمواصلتها عمليات التفتيش التي تجرى مرتين في السنة لمرافق برزة وجمرايا، وفقا للولاية

أن أشكر سلفكم، سعادة الممثل الدائم لغانا، على جهوده التي بذلها خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي.

نجتمع اليوم، كما في الجلسات السابقة، بدون وجود أي تطورات تتطلب أن يجتمع المجلس لمناقشتها. بيد أن بعض الدول الغربية لا تزال تصر على الاستهتار بموارد المجلس ووقته على حساب قضايا هامة أخرى تستحق المناقشة تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وإعلاء أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إن وفد الجمهورية العربية السورية يرفض الاتهامات الباطلة التي توجهها بعض الدول الغربية ضد بلدي والتي تستند إلى تقارير غير مهنية وغير موضوعية جاءت نتيجة للضغوط السياسية التي تمارسها تلك الدول على الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرقها المختلفة. ويجدد وفد بلدي أيضا مطالبته بتصحيح مسار عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإبعادها عن التسييس الذي طغى على عملها الفني والالتزام بمبادئ العمل المهنية والحيادية.

وتجدد الجمهورية العربية السورية إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي زمان ومكان وتحت أي ظروف. ويؤكد بلدي أنه انضم طواعية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وأوفى بالتزاماته بموجب تلك الاتفاقية، حيث دمر كامل مخزونه من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها في وقت قياسي. وهو يواصل، منذ انضمامه إلى الاتفاقية وحتى يومنا هذا، تعاونه مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بعض الجوانب المتصلة بالتعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أولا، قدمت الجمهورية العربية السورية إلى المدير العام للمنظمة تقريرها رقم ١٠٨، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الذي يتضمن الأنشطة التي أجرتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا، وافقت الجمهورية العربية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

أشارك الآخرين في تقديم الشكر إلى وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على آخر المستجدات التي أطلعنا عليها. أرحب أيضا بمشاركة ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية في جلسة اليوم.

وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وتعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وما فتئت الهند تؤكد أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا. ونواصل التحذير من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك داخل المنطقة. ومن ثم، يجب معالجة أي ادعاءات تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية بأقصى قدر من الاهتمام. ونلاحظ مع الأسف أن الاتصالات التي جرت مؤخرا بين جهات التنسيق في سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن إمكانية عقد اجتماع بينهما لم تثمر عن شيء.

ونواصل تشجيع سورية والأمانة الفنية على العمل معا باستمرار لحل جميع المسائل العالقة. ونرى أن المناقشات بشأن سورية والأسلحة الكيميائية ينبغي أن تعكس التقدم المحرز في الميدان. ومع ذلك، لم يكن هناك زخم للمضي قدما في هذه المسألة منذ عدة أشهر. ونتيجة لذلك، يواصل أعضاء مجلس الأمن في كثير من الأحيان تكرار مواقفهم المعروفة جيدا.

وفي الختام، لا تزال الهند ترى أن إحراز تقدم في جميع المسارات من شأنه أن يساعد في تيسير عملية السلام السياسية ككل في سورية، على النحو الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا

غير الشرعية قد تم بتجاوز فاضح لأحكام الاتفاقية عبر قيام بعض الدول بممارسة الضغط والابتزاز على الدول الأعضاء خدمة لأجنداتها المعادية لسورية. وبناء عليه، يجدد وفد بلدي رفضه القاطع للاعتراف بهذا الفريق وأساليب عمله الخاطئة وغير المهنية، التي ستؤدي بطبيعة الحال إلى استنتاجات باطلة.

لقد جدد مجلس الأمن مؤخرا التزامه بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الرامي للحيلولة دون حيازة الجماعات من غير الدول لأسلحة دمار شامل ووسائل إنتاجها وإيصالها، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. وهو التزام يدعمه بلدي بقوة. فقد دأب على موافاة لجنة القرار ١٥٤٠ والأمانة العامة للأمم المتحدة بمعلومات حول حيازة واستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية سامة أو فبركة حوادث كيميائية في سورية، وهي معلومات لا يتم للأسف التعامل معها بشكل صحيح. ولهذا يتطلع بلدي إلى تطبيق جميع جوانب هذا القرار بشكل أكثر فعالية، وفقا للولاية المحددة له وبالتعاون الكامل مع الدول الأعضاء.

وختاماً، يدعو وفد بلدي مجلس الأمن إلى إعادة النظر في مقاربه لمناقشة هذا الموضوع من خلال التعامل مع التطورات المتصلة به بشكل موضوعي والحفاظ على طابعه الفني، بعيداً عن أي تسييس وممارسة للضغط على الأمانة الفنية للمنظمة.

وقبل أن أختتم بياني، اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أشير إلى ما قاله الزميل، ممثل أيرلندا، حيث قال إن سورية تريد أن تقرض رأيها فيما يتعلق بتشكيل الفريق. وأقول للزميل ممثل أيرلندا إن هذا التوصيف غير دقيق. أقول للزميل ممثل أيرلندا أن هذا التوصيف غير دقيق، بل هو توصيف خاطئ. سوريا لا تريد أن تقرض رأيها على تشكيل الفريق، لكن يحق لسوريا أن تقبل أو ترفض من تتعامل معه، خاصة إذا كان لديها ما يؤكد وقوع أحد الخبراء في الانحياز وانعدام للموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثلة السامية ناكامييتسو على إحاطتها. ونشيد أيضاً بالاستقلالية والحياد والمهنية

ثالثاً، قام فريق بعثة تقصي الحقائق بزيارة سورية في الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وقدمت له كافة التسهيلات لإنجاح مهمته. ومما يؤسف له أن هذا التعاون البناء لم يجد مكاناً له في تقرير الأمانة الفنية (انظر S/2022/897). وهنا أنهو مجدداً بأننا لا نزال بانتظار قيام بعثة تقصي الحقائق بإصدار تقاريرها بشأن الحوادث التي أبلغت عنها الجمهورية العربية السورية منذ عام ٢٠١٧، التي تأخرت كثيراً تحت ذرائع غير مقنعة.

رابعاً، تجدد الجمهورية العربية السورية حرصها على عقد اللقاء رفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين، رئيس اللجنة الوطنية، والمدير العام للمنظمة في أقرب فرصة ممكنة، وفق جدول أعمال يتفق عليه الجانبان وبما يسهم في حل بعض المسائل العالقة. وفي هذا المجال، أشير إلى أن اللجنة الوطنية السورية كانت قد ردت على مشروع جدول الأعمال المقترح من الأمانة الفنية، حيث قدمت بعض المقترحات الموضوعية التي تضمن نجاح هذا اللقاء. وكنا نتطلع إلى مناقشة كل هذه المسائل خلال الاجتماع الذي من المفترض عقده بين الجانبين.

خامساً، يعبر وفد بلدي عن أسفه لرفض الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تغطية نفقات مشاركة الجانب السوري في الاجتماع الذي كانت قد اقترحت عقده في بيروت لمناقشة عدد من المسائل، مما حال دون عقده. وذلك على الرغم من تغطية الأمانة الفنية لنفقات مثل تلك الاجتماعات منذ بدء التعاون بين سورية والمنظمة؛ وتوفير التمويل الكافي لديها، آخذين بعين الاعتبار أيضاً الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها سورية والناجمة عن التدابير القسرية أحادية الجانب غير المشروعة المفروضة عليها من بعض الدول المعروفة، مع العلم أن الأمانة الفنية لم تستجب سابقاً لدعوات اللجنة الوطنية السورية للاجتماع في دمشق.

وتعبد الجمهورية العربية السورية تأكيد موقفها بشأن عدم شرعية إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، كون الاتفاقية لا تتضمن أي نص يتيح للأمانة الفنية للمنظمة إجراء تحقيقات حول تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ويعتبر بلدي منح هذا الفريق تلك الولاية

نتذكر دائما أن الاجتماعات الشهرية لا تتيح فرصة لمجلس الأمن لتلقي معلومات مستكملة عن الملف فحسب، بل أيضا لتوجيه رسالة كل شهر إلى أسر الضحايا تؤكد لهم أن الأمم المتحدة لم تتسهم وأنها ستبذل كل ما في وسعها لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة باعتبارها شرطا أساسيا لتحقيق السلام الهادف والدائم في سوريا. لذلك نرى - بوصفنا أحد جيران سوريا - أن استمرار المجلس في النظر المنتظم في برنامج الأسلحة الكيميائية السورية بند هام في برنامج عمله الشهري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أهني الهند على توليها رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر وأهني غانا على رئاستها الناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن موقف إيران من الأسلحة الكيميائية واضح، إذ يعد استخدامها انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وإيران باعتبارها من الضحايا الرئيسيين لأسلحة الدمار الشامل هذه، تدّين بشدة استخدامها من قبل أي من كان وحيثما كان وتحت أي ظرف من الظروف. وفيما يتعلق بالملف السوري، تدعم إيران حل المسائل المعلقة على مسارها الفني في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق الحوار والتعاون البناء بين سوريا والمنظمة. تحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يكون أي تحقيق محايدا ومهنيا وموثوقا وموضوعيا، ويجب أن يمثل امتثالا تاما لمتطلبات وإجراءات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن المهم بنفس القدر كفالة التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية دون تمييز. وبالتالي فإن تسييس تطبيقها واستغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأسباب سياسية لا يؤيدان إلا إلى تعريض مصداقية المنظمة والاتفاقية نفسها للخطر.

نشيد بالجمهورية العربية السورية على تعاونها الإيجابي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونعتقد أنها تستحق التقدير، إذ تقدم سوريا بانتظام تقاريرها الشهرية إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقدّم آخر تقرير في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وتضمّن سردا شاملا للجهود التي يبذلها البلد لتدمير أسلحته الكيميائية ومرافق

العالية التي تواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ترسيخها.

يبين التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/530) أن المسائل المعلقة ذات الصلة بالإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري لا تزال قائمة. لذلك لا تستطيع المنظمة أن تؤكد ما إذا كانت تلك الإعلانات دقيقة وكاملة. علاوة على ذلك يعرقل النظام عمل فريق تقييم الإعلانات في سوريا بعدم إصدار التأشيرات ووضع شروط للاجتماع معه في بيروت. ولا تزال الأمانة الفنية للمنظمة تنتظر ردا على استفساراتها بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التابعة للنظام واسطوانات الكلور المستخدمة في الهجوم الذي وقع في دوما في عام ٢٠١٨. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية للمنظمة وتوفير المعلومات المطلوبة تمثيا مع التزامه بذلك بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أن التحقيق الذي تجريه بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية مهم لإثبات واقعة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونتطلع إلى إكمال التحقيقات الجارية، وخاصة التقرير المقبل لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن هجوم دوما عام ٢٠١٨.

لقد كان يوم الأربعاء الماضي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر يوم إحياء نذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية، وكان يوما لتكريم الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم بسبب الهجمات المتكررة بالأسلحة الكيميائية. إن مسؤوليتنا الجماعية ليست أن نتذكر الضحايا فحسب بل أن نعرف عدد الضحايا هناك أيضا وأن نكفل منع وقوع المزيد من الضحايا، فضلا عن تمهيد الطريق نحو المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. فإن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول إطلاقا تحت أي ظرف من الظروف. كما أن من غير المقبول إفلات أولئك الذين نشروها.

ويؤكد عدم إحراز تقدم في هذا الملف فشل مجلس الأمن في الوفاء بولايته. كما أن التشكيك في دورة هذه الاجتماعات لن يحقق العدالة أو المساءلة. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحاجة إلى دعم المجلس عوضا عن تثبيط عزمها. علاوة على ذلك، يجب أن

ونأمل أن يعقد الاجتماع الرفيع المستوى بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير خارجية سوريا وأن يمهد الطريق أمام الطرفين لتسوية شواغلهم التي لم تحل. كما نوافق مرة أخرى على أن الاجتماعات المتكررة بشأن هذا الملف مكلفة من حيث موارد الأمم المتحدة ووقت أعضاء مجلس الأمن. علاوة على ذلك، ونظرًا لامتثال الجمهورية العربية السورية لمتطلبات الاتفاقية وتعاونت مع المنظمة فإن معالجة المسألة بطريقة سياسية أو غير عادلة لن تؤدي إلا إلى الانقاص من الطابع الفني للمناقشات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

تصنيعها. كما سمحت سوريا لبعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة من زيارتها في الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ودعمت تماما إنجاز مهمتها. وبالمثل وافقت سوريا على تمديد إضافي للاتفاق الثلاثي بين سوريا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر باستخدام المراسلات المكتوبة للتوصل إلى تفاهم.

وبينما نشجع الحوار والتفاعل بين الأطراف، نرى أن من الضروري معالجة شواغل الحكومة السورية المشروعة في ذلك الصدد، مثل موقفها من الإنشاء غير القانوني لما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية. فوفقا لسوريا، لا تمنح اتفاقية الأسلحة الكيميائية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولاية لإجراء تحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي ينفي مشروعية تفويضها. وينطوي ذلك على خلل في تنفيذ الاتفاقية وتجاهل لأحكامها، الأمر الذي يثير غضب سوريا بصفتها دولة طرفا في الاتفاقية.